

## كتابة التاريخ المعاصر وإشكالية الأرشيف

عرفت كتابة التاريخ المعاصر خلال القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين تطورات كبيرة، من حيث الرؤية والأسلوب والمنهج، مما ساهم في خروجها من الحيز الضيق إلى نطاق واسع. فأصبح التاريخ في متناول العديد من القراء بعد أن صار المؤرخ يكتب للجميع. وقد تحول المؤرخ في خضم التوجه الجديد لكتابة التاريخ المعاصر من طور الكتابة إلى طور المساهمة في نقاش القضايا التي تهم المجتمعات الإنسانية، وأصبحت المقاربة التاريخية حاضرة، وفي نفس الوقت تعددت وتنوعت مصادر المعلومات التاريخية، وتجددت المعرفة التاريخية مع المادة العلمية التي يوظفها المؤرخ المعاصر، وقد حدث نوع من التلاقح بين علم التاريخ والعلوم المعرفية الأخرى، مما حتم على المؤرخ الاهتمام بمصادر أخرى التي أصبحت ضرورية في التأريخ.

**مفهوم الكتابة التاريخية المعاصرة:** تدل الكتابة التاريخية المعاصرة بشكل عام على التطور والتجديد الذي عرفته الكتابة التاريخية بصفة خاصة مع مطلع القرن العشرين الميلادي (التاريخ الجديد)، ويتجلى ضمن الجهود الذي يقوم بها المؤرخ على مستوى التفسير والنقد والتحليل لكشف الحقيقة التاريخية والاقتراب من نمط المعرفة العلمية لإضفاء صبغة العلم الحديث (العقل) على البحث التاريخي حتى تعم الفائدة كل المجالات سواء منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أولت الكتابات التاريخية المعاصرة اهتماما واسعا لدراسة الإشكاليات الجديدة في حقل البحث التاريخي للإجابة عن بعض تساؤلات الزمن المعاصر، الذي تتغير فيه الذاكرة الجماعية وتتسارع فيه أنساق الأحداث التاريخية، حيث أصبح المؤرخ ملزما بنهج مقاربات متعددة من حيث الموضوع والمنهج لتفسير هذه الأحداث وتحليلها، كما فرض عليه استحضر العوامل المؤثرة في بناء الأحداث التاريخية سواء كانت هذه العوامل نفسية أو اقتصادية أو طبيعية أو اجتماعية...، وقد أصبح كذلك من المفروض على المؤرخ أن يتحول من باحث في الوثائق ومُسجل للأحداث إلى سائل ومجيب، بحيث يتساءل عن وقوع الأحداث وعن الطريقة التي سجلت بها وعن مدى صدقيتها. على إثر ما سبق ذكره، يمكن القول، إن الكتابة التاريخية المعاصرة لها القدرة على إخراج واقع البحث التاريخي من الحيز الضيق الذي كان يقتصر على ما هو سياسي وعسكري إلى الارتقاء في أحضان مجالات أخرى، هذه المجالات التي تغني وتقيد المعرفة التاريخية للإنسان.

**السياق التاريخي للتحويلات التاريخية:** تجدر الإشارة قبل تناول التوجهات الجديدة الخاصة بالكتابة التاريخية المعاصرة، إلى السياق التاريخي الذي ظهرت خلاله. حيث عرفت أوروبا ازدهارا على المستويين الفكري والاجتماعي، فانصب المؤرخون وفلاسفة التاريخ على التفكير في مفهوم جديد للتاريخ الذي ظل محدود النظرة والمنهج. وفي هذا السياق ظهرت المدرسة الوضعية أو الوضعانية للتاريخ، والتي

ركز مؤسسوها على الوثيقة باعتبار التاريخ يهتم بالوثائق المكتوبة التي تهتم المجالات السياسية والعسكرية والدبلوماسية، وقد أولوا العناية إلى دراسة الأحداث من منظور منفرد ومنعزل ضمن فترة زمنية قصيرة ألا وهي زمن الحدث. وعلى رغم ما أسدته المدرسة الوضعية لدراسة التاريخ وتطوير مناهجه، إلا أن روادها انجروا إلى التحزب القومي، مما أضفى عدم الموضوعية أثناء التأريخ، فانبثقت المدرسة التاريخية من رحم المدرسة الوضعية لسد الرأب، التي حاولت إدراج جميع العلوم في حقل علم التاريخ، واستشراف المستقبل للدراسات التاريخية على ضوء تفسير المعطيات.

عرفت الدراسات التاريخية تطورا ملموسا في ظل ظهور المدارس التاريخية الحديثة، وقد برز هذا التطور أكثر مع تأسيس مدرسة الحوليات، التي جسدت القطيعة مع ما أصبح يعرف بالتاريخ الحديث القائم على التحولات السريعة والأحداث الكبرى ذات الطابعين السياسي والعسكري، فالكتابة التاريخية عند رواد مدرسة الحوليات أصبحت تقتضي إعادة النظر في بنية ودلالة الحدث، وفي خضم الحوليات الفرنسية عرفت توجهات وأبعاد جديدة ترتكز على أساس انتقاء الحدود بين التاريخ والتخصصات الأخرى، بحيث وجهت بوصلة الكتابة نحو الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتخلصت من التوقوع داخل رقعة ما هو سياسي وعسكري، وطرحت فكرة الأمد الطويل أو الحقب الطويلة، مما وسع من مجال الكتابة التاريخية لتشمل كل ما له علاقة بالإنسان. لكن هذه المدرسة لم تصمد طويلا في العطاء على نفس الطريقة، خاصة أنها قامت على أساس واقع التاريخ الشامل، الذي ساهم في ظهور أعمال تاريخية كبرى تعددت معطياتها ومناهجها، على إثره ظهرت أعمال جزئية، سميت من لدن المؤرخين المعاصرين بالتاريخ المفتت.

أمام هذه الأزمة المعرفية، حاول بعض مؤرخي مدرسة الحوليات، وفي مقدمتهم المؤرخ جاك لوغوف JAQUES LE GOFF خلق توجه جديد لضمان استمرارها، أطلق عليه اسم التاريخ الجديد، الذي يهدف إلى إعادة بناء الماضي من خلال علاقته بالحاضر عبر منهج تحليلي يؤدي إلى رؤية تركيبية أساسها الوثائق. حيث تأتي الإشكالية كمرحلة أولية في كل نهج تاريخي، هذه الإشكالية التي تتضمن كل القضايا التي يدور حولها البحث، وتتأطر بأبعاد الزمن والمجال والمجتمع، ومن خلال الإشكالية تتفرع تساؤلات وتوضع فرضيات التي من خلالها يمكن بلوغ الواقعة والحقيقة التاريخية.

هكذا بات المؤرخ يكتب التاريخ في ظل التوجهات المعاصرة للكتابة التاريخية بطريقة تُلقى الضوء على جوانب متعددة وتصل إلى جميع الشرائح. وقد انتقل المؤرخ المعاصر بأعماله التاريخية من مجرد كتابة الأحداث إلى المشاركة الفاعلة في الحوارات الاجتماعية، حيث يُسهم في مناقشة وتفسير تاريخ البشرية ومجتمعاتها بطريقة تسلط الضوء على القضايا الحيوية المثيرة للاهتمام. وأصبحت المعرفة التاريخية ذات فائدة واسعة ومستدامة، مما يسهم في تحقيق الصالح العام والارتقاء بالبشرية.

**مظاهر وملامح التوجهات الجديدة لكتابة التاريخ المعاصر:** أدرك الدارس للتدوين التاريخي بوضوح أن الكتابات التاريخية المعاصرة لم تعد مقتصرة على السرد والرواية بل تسعى إلى بناء تصورات جديدة لأحداث الماضي بأسلوب مبني على المنطق والموضوعية، وتهدف إلى أن تكون ذات فائدة شاملة ومفيدة للبشرية في زمنها الحالي. ونذكر من أهم التوجهات الجديدة لكتابة التاريخ المعاصر ما يلي:

- اهتمام المؤرخين بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي الذي يمثل نقلة نحو فهم أعمق للماضي، حيث يركز على تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على تطور المجتمعات، إنه رؤية تاريخية تتجاوز السرد السطحي وتنغمس في تحليل تفاعل البشر في سياق زمني طويل، وتسليط الضوء على التغيرات والديناميات التي شكلت هويتهم وتطورهم. بمعنى آخر، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي هو قصة الناس وتجاربهم وتطلعاتهم، ويعتبر تفسيراً ينم عن التغيرات والتطورات، ليس مجرد وصف للأحداث.

- توجه الدراسات التاريخية المعاصرة إلى ربط الماضي بالحاضر، إذ لم يعد البحث التاريخي يقتصر على التذكير بأحداث الماضي، بل أصبح يهتم بدراستها على أساس أنها حلقات متسلسلة تتصل بالواقع المعاصر، فالأحداث التي نعيشها اليوم هي استمرار لتطورات الماضي، وللفهم العميق لحاضر الأمم يجب فهم ماضيها، خصوصاً ما يتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

- السعي إلى فهم أعمق وأوسع للأحداث والظواهر التاريخية، مما يشمل الجوانب الديموغرافية والاجتماعية والدينية، وأيضاً التحليل الأنثروبولوجي للأساطير والتغذية، وذلك من خلال صياغة فرضيات دقيقة.

- توظيف المصادر التاريخية المنشورة على البوابات الالكترونية، التي فتحت الباب أمام الباحثين لتطوير وتجديد الكتابة التاريخية.

- لم تعد الوثيقة تقتصر على ما هو مكتوب في مجال الكتابات التاريخية المعاصرة، بل شملت الصور والنقوش والمسكوكات والأختام وشواهد القبور والأبحاث الأثرية والعمران وآلات الحرب وغيرها، هذه الوثائق التي أصبحت تخضع إلى النقد الظاهري والباطني.

- امتلاك المؤرخ لملكة النقد، باعتبار الكتابة التاريخية المعاصرة توظفه، وأي تحليل نقدي لحدث تاريخي نفهم من خلاله الوقائع المحيطة به والقوى التي ساهمت في صناعته، مما يجعل ما توصل إليه الباحث أقرب ترجيحاً وإقناعاً.

- الاهتمام بالعلوم المتطورة في مختلف التخصصات التي لها علاقة مشتركة مع الكتابات التاريخية المعاصرة لدراسة التاريخ، فعلم التاريخ تضرب جذوره في القدم، ومسألة ارتباطه بالعلوم الإنسانية أو الاجتماعية وحتى علوم الطبيعة والحياة مسألة لا مفر منها، مما يساعد على كتابة بحوث ذات جودة عالية.

- الاهتمام بالتأريخ لأحداث الزمن الراهن، كالأزمات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية، لأنه لكل زمن سلطته المعرفية.

- الوفاء بضوابط الأمانة العلمية، فجل المؤرخين في الفترة المعاصرة يتعرضون لضغوطات خاصة عندما يتناولون قضايا حساسة في بلدان تنعدم فيها حرية البحث والكتابة، ويستوجب على هؤلاء المؤرخين التثبت بالموضوعية وعدم الانسياق نحو جهة ما، كما يجب على مؤرخي الفترة المعاصرة تبسيط الكتابة التاريخية حتى تخرج من دائرة المختصين وتصبح في متناول الجميع، ويجب على المؤرخين أيضا دراسة الماضي وتقديمه في حلة جديدة مؤثرة على الفترة المعاصرة.

يمكن القول إن التوجهات الجديدة في كتابة التاريخ المعاصر، ساهمت في تغيير النظرة التقليدية للتاريخ، حيث لم يعد مقتصرًا على الأحداث السياسية والعسكرية، بل اتسعت آفاقه لاستيعاب مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مما أتاح للمؤرخين المشاركة في فهم التاريخ بشكل أشمل. هذه التوجهات الجديدة تعتمد على تقديم رؤية متطورة للأحداث التاريخية بالاستفادة من المعارف الحديثة، وهدفها الأسمى هو استخلاص دروس من التاريخ لبناء مستقبل أفضل بالتفاعل الإيجابي بين الماضي والحاضر.

**الأرشيف:** تعتمد الكتابة التاريخية على الوثائق، بدونها ليس هناك تاريخ، ورغم توفرها فالتعامل معها يكون مقيدا بعاملي الحيطه والحذر، وتخضع الوثائق لمجموعة من الضوابط من حيث القراءة والتوثيق. فمذ الأزل أولت الحضارات عناية بالغة للأرشيف باعتباره الدعامة الأساسية في الكتابة التاريخية.

**الأرشيف في اللغة:** توازي كلمة الأرشيف في اللغة كلمة الريباند، وهي الأماكن المخصصة لتخزين الكتب والسجلات والمحاضر للمحافظة عليها من الإتلاف، وتشتق كلمة أرشيف من الكلمة اليونانية "Arch" وتعني السلطة، هذه الكلمة التي تفرعت عنها كمي "Archeion" (أرشيون أو أرخيون)، معناه أرخ أو كتب. على إثر ما سبق ذكره، نستنتج أن الكلمة لها علاقة بالسجلات والكتب والوثائق.

**الأرشيف في الاصطلاح:** يصعب تحديد مفهوم دقيق لكلمة أرشيف اصطلاحا، نذكر منها أن الأرشيف هو مجموعة من الوثائق تكون بحوزة هيئة عمومية أو خصوصية، والهدف هو حفظ هذه المواد، وحفظ ما يخص تاريخ الإنسان، أو تاريخ الشخصيات البارزة التي تقدم عند حفظها فائدة في توفير المصادر الأولية والأدلة والشواهد على تاريخ البلاد، وتعد هذه العناصر الحجر الأساس في التوثيق التاريخي والبحث العلمي والأكاديمي .

أبرز ما يهمنا في تناول مصطلح الأرشيف، الأرشيف التاريخي والذي يضم كل التقارير والمراسلات والمعاهدات والملفات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية...، هذا الأرشيف الذي يجب توفير

الظروف الملائمة للمحافظة عليه من الاندثار والتلف، حتى يستغله الباحثون للوصول إلى الحقيقة التاريخية بعد استنطاقه.

**تاريخ الأرشيف:** ساهم تطور الحضارات في كل من الشرق القديم والإغريق والرومان في ظهور عدد كبير من الأرشيف، يتجسد في كل ما تركه الإنسان. وتعود بداية تصفيف وتنظيم الأرشيف إلى عهد الإغريق، وبعد مرور حوالي 100 سنة استطاعوا وضع الأرشيف بمكان واحد ألا وهو المعبد المخصص لعبادة الآلهة المعروف بالمترون "Metron". أما في العهد الروماني فتنظيم الأرشيف يعود إلى حوالي 509 قبل الميلاد، واتخذوا خزانة معبد الإله "زحل" الذي يقع في "إبرايوم" مقرا له، وكان توضع فيه القوانين والمراسيم، وأنظمة مجلس الشيوخ ومستندات المقاطعات، أما الوثائق الدولية التي كانت تأتي من خارج روما فكانت تحفظ في "الكابيتول". وتميزت كذلك الفترة الوسيطة بتعدد الأرشيف الذي تغلب عليه الوثائق الكنسية التي سلمت من التلف والنهب، وقد كان الأرشيف في تلك الفترة يتوزع بين ثابت ومتنقل، لكن عند انهزام الملك الفرنسي لويس فليب في معركة 1194م، ضاع الكثير من هذا الأرشيف، مما فرض على فرنسا ترك الأرشيف في العاصمة باريس خوفاً عليه من الضياع. أما إسبانيا فقد بادرت إلى جمع الأرشيف في مركز واحد سنة 1545م، فيما انجلترا قامت بتجميعه سنة 1578م، ثم إيطاليا سنة 1611م. لكن بعد الثورة الفرنسية سنة 1789م، أسس البرلمان الفرنسي مركز الأرشيفات الوطنية بباريس في شهر يوليو 1789م، الذي سهر على تسييره البرلمان كاموس، هذا الأخير الذي قام بجمع الوثائق والمستندات الخاصة بالدولة للحفاظ عليها، وقد أصبحت في متناول الباحثين إلى حدود يوم 25 يونيو 1994م.

**أقسام وأصناف الأرشيف:** ينقسم الأرشيف إلى أرشيف عمومي وخاص، العمومي يتكون من مختلف الوثائق التي تنتجها أو تتوصل بها الأحزاب والدولة والجماعات المحلية، ومختلف المؤسسات والهيئات العمومية، يتم التعامل معها ومعالجتها وفق النصوص القانونية والتنظيمية، أما الخاص يتكون من مختلف الوثائق التي يحوزها الأشخاص أو العائلات أو المؤسسات والمنظمات غير العمومية.

حتمت كثرة الأرشيفات على تقسيمها إلى مجموعات كل واحدة حسب قيمتها، ثم وضعها بأماكن مخصصة لها للحفاظ عليها وتنظيمها، هذه الأماكن التي يسهر عليها موظفون يتوفرون على الخبرة والكفاءة في هذا الشأن، وتصنف الأرشيفات على الشكل التالي:

- **الأرشيف التاريخي:** يضم جميع الوثائق المتعلقة بالأحداث السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والفنية، والعسكرية، إلى غير ذلك من الأرشيف.

- **الأرشيف القضائي:** يحوي مجموعة من وثائق وزارات العدل والمحاكم والهيئات التشريعية والقضائية، وكل ما يتعلق برجال القانون والقضاة والقوانين المنظمة لسير عمل المحاكم.

- الأرشيف السياسي : تجمع فيه وثائق الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية والجامعات والمعاهد والهيئات المختلفة وكذلك الشركات والمصالح التي مارست أو تمارس مختلف الأعمال والأنشطة الإدارية.

- الأرشيف السري : يضم الوثائق السرية التي تتعلق بسياسة وأمن الدولة، وغالبا ما يسهر على هذا الأرشيف شخصية تحتل مكانة مرموقة في هرم الدولة.

رغم تنظيم الأرشيفات، فالاستفادة منها تبقى رهينة بالحصول على ترخيص من المصلحة المسؤولة، ويبقى الأرشيف السري أكثر حساسية لا يمكن الحصول عليه إلا في حالة الاستثناء, وهي قاعدة دولية متبعة في كل الأرشيفات التي تلعب دورا مهما في كتابة التاريخ.

**أهمية الأرشيف:** يشكل الأرشيف أهمية كبرى في حياة الأفراد والدول، لكونه يلعب أدوارا طلائعية على مستوى جميع المجالات العلمية والاقتصادية والثقافية، فكل القطاعات بدأت توظف الوثائق والمستندات المتراكمة لاتخاذ بعض القرارات الصائبة وذلك بعد فحصها وتقويمها ومقارنتها. ففي البداية تكون الوثائق ذات قيمة عملية وإدارية، ولكن مع مرور الوقت تصبح ذات قيمة تاريخية، توظف في البحوث والدراسات، ومن خلالها يمكن دراسة ما هو اقتصادي وسياسي، ويمكن كذلك التعرف من خلالها على العادات والتقاليد والعقليات التي كانت سائدة في الفترة المدروسة، فالأرشيف يعد نقطة انطلاق المؤرخين لمعرفة وقائع الماضي.

على إثر ما سبق تناوله، يمكن القول إن الأرشيف يعد ركيزة أساسية للكتابة، لذا يجب على كل الأفراد والمؤسسات والهيئات والإدارات أن تعطيه أهمية قصوى، باعتباره شاهد عيان على المعاش اليومي، وقد قال مدير أرشيف المغرب المؤرخ جامع بيضا "الأرشيف يساهم في التنمية الاقتصادية للبلاد، فهو ضمان لاستمرارية الدولة، فتنظيمه وفاء للماضي، وتديير معقلن للحاضر، وتطلع للمستقبل".